جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النخبة السياسية و تأثيرها على النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

بحث تقدمت به الطالبة (هدة عدنان صالح) الى مجلس كلية

القانون و العلوم السياسية و هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في قسم العلوم السياسية

باشراف

د. زينب عبد الله محمد

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م

١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ)

الزخرف: ٣٢

صدق الله العظيم

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م
ديالى

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع و البسيط

الى :

امي التي ولدتني وهنا على وهن و سهرت علي حتى بلغت

الى :

ابي الذي فنى شبابه و بذل الغالي و النفيس من اجلي

الباحثة

مجدة عدنان صالار

الله أكبر
أسست سنة
1420 هـ / 1999 م
ديالى

الشكر و التقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل فانه ليسرني و ليثلج صدري ان اتقدم بالشكر و الامتنان الى الله سبحانه و تعالى لاكمالي هذا العمل المتواضع فانني اتقدم بالشكر و الامتنان الى استاذتي و مشرفة البحث (الدكتورة . زينب عبد الله محمد) التي ساعدتني من خلال توجيهاته القيمة و كذلك اخص بالشكر و التقدير استاذتي و زملائي في قسم العلوم السياسية و الى صديقات دربي (دعاء ، آية ، ايلاف ، ميديا)

و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا و حبيبنا محمد و على آله و صحبه اجمعين

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م
ديالى

بسم الله الرحمن الرحيم

ان البحث الموسوم ب(النخبة السياسية وتأثيرها على النضام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣) قد تم تحت اشرافي واشراف . كلية القانون و العلوم السياسية

اقرار المشرف

د. زينب عبد الله محمد

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م
ديالى

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	الآية القرآنية	
٢	الاهداء	
٣	الشكر والتقدير	
٤	المقدمة	١
٥	الفصل الاول	٤
	مفهم النخبة و انواعها و دورها	
٦	المبحث الاول : مفهوم النخبة و انواعها	٤
٧	المبحث الثاني : دور النخب قبل العام ٢٠٠٣	١١
٨	الفصل الثاني	١٤
٩	ابرز ملامح النخب العراقية التي ضهرت بعد ٢٠١٣ و دورها في صياغة الدستور	١٤
	المبحث الاول : ابرز ملامح النخب العراقية التي ظهرت بعد العام ٢٠١٣	
١٠	المبحث الثاني : دور النخب في عمليات صياغة الدستور و بناء الهوية الوطنية و تحقيق المصالحة	١٩
١١	الوطنية و الاندماج المجتمعي	٢٦
	الفصل الثالث	
١٢	مخرجات النخبة و التي شكلت تحديات لعملية بناء الدولة .	٢٦
١٣	المبحث الاول : ابرز المخرجات (الفساد الاداري و المالي و المحاصصة و ازمة الحكم و المشاركة السياسية و انعدام الامن و الاستقرار و الاقتصاد	٣٢
١٤	الرئيسي	٣٦
	المبحث الثاني : مناقشة التساؤلات و نتائج الدراسة	
	المصادر	

المقدمة

يمثل بناء الدولة عمليه مشتركة تتدخل فيها العديد من المدخلات واحداها نخب هذه الدولة ،وتاخذ عملية البناء اهميه خاصة في ضل الضروف الانتقالية ، اذ لابد للنخب من الية مناسبة لادارة الصراع في ضل تعايش سلمي ومن خلال الاتفاق على مجموعة من المبادئ الرئيسية ،واليوم وبالرغم من ان شكل النظام السياسي في العراق قائم على مأسة السلطه داخل كل بنى مع اتاح امكانية توزيع القوة بين النخب ،بعدما كانت (القوة)محتكرة من قبل نخبة واحدة في السابق ،الا انه في الوقت نفسه حصرت هذه القوة بين ثلاث انواع من النخب (السياسية والدينية والعشائرية) اذ يمكن ان نطلق عليها اليوم (النخب المركبة)مما اثر في عملية بناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ حيث انعكست ارادات النخب السياسية في بناء الدولة وبدا ذلك واضحا على سبيل المثال في عملية صياغة الدستور ،فجاء الدستور مفصلا حسب مصالح النخب واستند الى اسس مذهبيه ودينية واثنية . لذا تسعى هذه الدراسة الى التعرف على دور النخب في بناء الدولة خاصة بعد العام ٢٠٠٣ الذي انهارت فيه الدولة .

لقد تضمن بحثنا ثلاث فصول وتناولنا في الفصل الاول مفهوم النخبة وانواعها ودورها ،

و الفصل الثاني تضمن ابرز ملامح النخب العراقية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ و دورها في عملية صياغة الدستور ، و الفصل الثالث تضمن مخرجات النخبة و التي شكلت تحديات لعملية بناء الدولة .

الهيكلية : نظرا لاهمية الموضوع فقد قسمنا هذا البحث الى ثلاث فصول :

الفصل الاول . مفهوم النخبة و انواعها و دورها ، اذ تضمن المبحث الاول مفهوم النخبة و انواعها و المبحث الثاني تضمن دور النخب قبل العام ٢٠٠٣ .

الفصل الثاني . ابرز ملامح النخب العراقية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ و دورها، اذ تضمن المبحث الاول ابرز ملامح النخب العراقية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ و المبحث الثاني دور النخب في عملية صياغة الدستور و بناء الهوية الوطنية و تحقيق المصالحة الوطنية و الاندماج المجتمعي .

الفصل الثالث . مخرجات النخبة و التي شكلت تحديات لعملية بناء الدولة ، اذ تضمن المبحث الاول لابرز مخرجات هذه النخبة و هي (الفساد الاداري و المحاصصة و ازمة الحكم و المشاركة السياسية و انعدام الامن و الاستقرار و الاقتصاد الريعي) .

المبحث الثاني تضمن مناقشة تساؤلات الدراسة و نتائجها .

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م
ديالى

اشكالية البحث

طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات و هي :-

١-ما طبيعة العلاقة بين النخبة و الدولة منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ و حتى سقوط النظام السياسي السابق في ٢٠٠٣ ؟

٢- ما النخب التي ظهرت و اصبح لها دور بعد العام ٢٠٠٣ ؟ هل هي نخب جديدة ام ان لوجودها جذور تمتد الى مراحل سابقة ؟

٣- هل ساهمت النخبة في عملية بناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ ؟

٤- ما ابرز مخرجات النخبة خلال مرحلة بناء الدولة ٢٠٠٣ ؟ و هل شكلت تحديات لعملية بناء دولة مؤسساتية حديثة .

اهمية البحث

ان دراسة موضوع النخبة يشكل محورا من محاور اهتمام علم الاجتماع السياسي و ذلك للدور الذي يقوم به النخب في عملية البناء للنظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي . فتحليل مفهوم النخبة يعني تحليل بناء القوة في المجتمع ، و لان عملية البناء لا يمكن ان تتم من جانب واحد او جماعة واحدة و خصوصا في المجتمع التعددي ، هنا تتدرج النخب عبر مستويات مختلفة بالبناء بدءا من النخب التي يمكن ان نطلق عليها بالنخب المركزية مرورا بالنخب الوسيطة و انتهاءا بالنخب الفرعية المحلية .

اهداف الدراسة

يمكن تحديد اهداف الدراسة بما يأتي

- التعرف على انواع النخب في المجتمع العراقي
- تحليل بناء القوة داخل المجتمع العراقي من حيث علاقته بالنخب
- تشخيص دور النخب في عملية بناء الدولة هل هو ايجابي ام سلبي
- التعرف على اهم مخرجات النخبة خلال عملية بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣

منهجية الدراسة

استعانة الدراسة بالمنهجين الآتيين في محاولة لتقصي حقائق البحث العلمي :

المنهج التاريخي

و هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته و بياناته في دراسة الموضوع و الذي يسلكه في التحليل و التفسير و تبيان الحقائق ، و يهتم هذا المنهج بدراسة المجتمع الانساني من خلال تسجيل تاريخه و حضارته و ثقافته و احداثه

المنهج الوصفي

المنهج الوصفي هو طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي و تسهم في تحليل الظواهر

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م

---

(١) عقيل حسين عقيل ، فلسفة مناهج البحث العلمي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٥٨

الفصل الاول

مفهوم النخبة و انواعها و دورها

المبحث الاول : مفهوم النخبة و انواعها

اولا : مفهوم النخبة

تركز الاستعمال الاول لكلمة النخبة * في القرن السابع عشر على وصف سلع ذات تفوق معين و امتد استعمالها فيما بعد الى الجانب الانساني ليشمل الاشارة الى فئات متفوقة مثل الوحدات العسكرية الخاصة او الطبقات العليا من النبلاء ، و النخبة مصطلح فرنسي من اصل لاتيني يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم مثل الاقلية المنتقاة – افضل جزء في الشيء – الطبقة العليا ، و اقدم استعمال معروف في اللغة الانكليزية لكلمة صفوة كان في سنة ١٨٢٣ حيث اطلقت الكلمة على فئات اجتماعية معينة ، لكن المصطلح لم يستعمل استعمالا واسعا في الكتابات الاجتماعية و السياسية في اوربا حتى حقبة متأخرة من القرن التاسع عشر بل انه لم يصبح كذلك في بريطانيا و امريكا حتى سنة ١٩٣٠ عندما انتشر عبر نظريات النخبة و بشكل خاص عبر كتابات بارتو . (١)

و هناك من يعرف النخبة على انها اقلية ذات قوة تسود جماعة اكبر حجما قد يكون الانتماء اليها بالوراثة ، او عن طريق المنافسة و يتظمن وجود هذه النخبة اعتراف من لدن المجتمع الذي تسود فيه (على الاقل جانبا منه) نظرا لتمتعها بصفات خاصة مرغوب فيها في رأي الجماعة ، (٢)

على ذلك فلا يوجد مفهوم متفق عليه من قبل الباحثين للنخبة ، و ذلك يرجع الى اختلاف المجتمعات و الظروف التي مر بها منظروا النخبة .

اما مفهوم دراستنا للنخبة فيوضح كل اولئك الذين يمتلكون جانبا من القوة الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية اما بصورة مكتسبة او موروثة ، و يؤثرون ذلك في المجتمع او الدولة استنادا الى مواقعهم و قدراتهم على صنع القرار و توجيه في الميادين المختلفة .

تشتق كلمة النخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب اي اختار ، و الانتخاب هو الاختيار و الانتقاء فنخبة القوم تعني خيارهم ، اما لفظ الصفوة فهو يدل على معنى الخلاصة فأصطفى الشيء اي اختاره او استخلصه . ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٤ ج٦ ، دار المعارف ، القاهرة ص٢٤٦٨ و ص٤٣٧٤ .

(١) توم بوتومور، الصفوة و المجتمع ، ترجمة محمد الجوهري و آخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨، ص٢٠ .

(٢) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص١٢٩-١٣٠

ثانيا : انواع النخبة

تتعدد و تتنوع النخب بتعدد و تنوع المجالات التي يشارك فيها الافراد و قد يتداخل تأثير هذه النخب في مسيرة بناء المجتمع و الدولة ، لان القوة في المجتمع المعاصر اصبحت اكثر انتشارا و لم تبقى محصورة ضمن نطاق نسق واحد ، لهذا سوف نتطرق لعدد من النخب و منها :

النخبة السياسية

تعد النخبة السياسية ظاهرة مجتمعية ملازمة للاجتماع الانساني و هي تمثل ضرورة تنظيمية تفرضها البنيوية و الوظيفية في المجتمع السياسي ، فالبشر بطبيعته يحتاج الى مانع و حاكم كما ان متطلبات المجتمع السياسي تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين اعضائه اذ يختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات العامة و اتخاذ القرارات السلطوية الملزمة ، و هذه هي الصفوة الحاكمة ، (١)

اي هي تلك المجموعة التي تضم افراد يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال حقبة زمنية محددة ، (٢) و تتمتع النخبة السياسية بمجموعة من الصلاحيات تجعلها هي المقررة الاولى للمجتمع بحيث تختار لتوجيهاته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية مما يجعل سلطاتها و تأثيرها واسعا ، و تضم النخبة السياسية (رؤساء الجمهوريات – و رؤساء الوزراء – المجالس البرلمانية ، الاحزاب السياسية) اي انها تتضمن كل اصحاب القرار و التأثير .

و النخب السياسية في ضل النظام الديمقراطي تستطيع ان تحدث الاصلاحات و التغيير داخل المجتمع و الدولة ذلك ان استمرارية الديمقراطية على امتداد حقب زمنية طويلة تتطلب العديد من التغييرات و التعديلات تستطيع من خلالها النخبة التي تتبنى الديمقراطية التي تستجيب لاهتمامات المختلفة و ان تقوم باستمرار باصلاح الديمقراطية و اعادة تشكيلها .

اما في المجتمعات التي تتسم بالانظمة التسلطية ، فالنخبة السياسية تصنع شروطا تعجيزية بالالتحاق بصفوفها كما انها لا تقر باهمية الممارسة الديمقراطية الا ان تكون في صالحها فآلية الانتخابات المزورة تسمح باعادة تجديد نفس الوجوه او صعود نخب موالية اليها . (٣)

---

(١) حسين عبد الحميد رشوان ، في القوة و السلطة و النفوذ ، شركة الاسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٧ ، ص٥١

(٢) توم بوتومور ، الصفوة و المجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص٨

(٣) ادريس الكربيني ، النخب السياسية و ازمة الاصلاح في المنطقة العربية ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٢١٦٠ ، ٢٠٠٨/١/١٤

http://www.ahewar.org

النخبة المثقفة

يشار للمثقف بانه ذلك الشخص الذي يمتلك مقومات مكتسبة تحفزه على ممارسة انشطة اجتماعية تؤهله لاكتساب معرفة ذهنية متميزة في محيطه الاجتماعي و تمنحه مكانة اجتماعية و ثقافية مرموقة في حياته و بعدها . (١)

و يوضح على حرية مفهوم المثقف مبينا انه هو من تشغله قضية الحقوق و الحريات او تمنحه سياسة الحقيقة او يلتزم الدفاع عن القيم الثقافية المجتمعية او الكونية بفكره و كتاباته ، و المثقف قد يكون شاعرا او فيلسوفا او عالما او مهندسا و لكن ايا ما كان انموذج المثقف و حقل اختصاصه او مجال عمله فهو من يهتم بتوجيه الرأي العام او من ينخرط في المجال العمومي دفاعا عن قول الحقيقة او مصلحة الامة او مستقبل البشرية ، فهذه صفته و مهمته بل هذه مشروعيته و مسؤوليته فالمثقف هو الوجه الآخر للسياسة و المشروع البديل عنه . (٢)

و هناك اتجاهان اساسيان في تفسير دور المثقفين في التنمية و التحديث هما ، الاتجاه الاول :

يذهب الى ان الصفوة المثقفة بدلا من ان تقتصر على مصالحها المهنية الخاصة سوف توزع ولائها بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية ، فتصبح بذلك طليعة في التغيير و التجديد ، و من ثم يكون المثقفون جماعة قادرة على تطوير نظرة موضعية للمجتمع و الدفاع المنظم عن بعض المصالح العامة المتصلة بالمجتمع ككل ، اما الاتجاه الثاني:

فهو يرى ان المثقفين سوف ينعزلون بحكم تكوينهم الفكري و طبيعة التدريب و التعليم الذي تلقوه عن قطاعات المجتمعات الاخرى ، و قد يكونون جماعة مصلحة تدافع عن مصالحها الخاصة و من ثم يصبح المثقفون اقل راديكالية في نقدهم للمجتمع ككل و اكثر اهتماما بايجاد حلول المشكلات نوعية قصيرة المدى و على اية حال سواء نظرنا اليهم على انهم ثوريون او قادة او نقاد الصفوة او منشغلين تماما في الانشطة التعليمية المتخصصة و الادارة و الصحافة فانهم يشكلون في كل مكان احدى الجماعات الهامة في المجتمعات النامية . (٣)

---

(١) معن خليل عمر ، علم اجتماع المثقفين ، دار الشروق للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص٥٥

(٢) علي حرب ، اوهام النخبة او نقد المثقفين ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط٥ ، ٢٠١٢ ، ص٣٨ .

(٣) هشام محمود الاقداحي ، السيكولوجية النخبة العليا و الزعامة ، مؤسسة شباب الجامعة و الاسكندرية و ٢٠٠٩ ، ص٩ .

النخبة العسكرية

حظيت النخبة العسكرية تاريخيا بالاهتمام ، نظرا للدور الهام الذي مارسه العسكريين في تشكيل تاريخ المجتمعات خاصة في البلدان التي حصلت على استقلالها حديثا اذ شكلت النخبة العسكرية محورا مهما في توجيه و رسم الامور السياسية لتلك البلدان .

و قد كشف بوتومور عن الدور الذي ادته جماعة ضباط الجيش (الصفوة العسكرية) في المجتمعات النامية و كيف ان دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير المثقفين او القيادة السياسية في بعض الاقطار ، و يوضح بوتومور انه في مجتمعات التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل و السلطة السياسية غير مستقرة ،يكون لاؤلائك الذين يسيطرون على القوة العليا و هي السلطة فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل هذه الامة ، و اما تدخلها بالفعل في الشؤون السياسية ، فيعتمد على مجموعة عوامل مثل التقاليد التي تلقاها ضباط الجيش و اصولهم الاجتماعية و نطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسيطرتهم ، و من ناحية اخرى عمق القادة العسكريين و علاقاتهم بالقادة العسكريين في معظم البلدان . (١) و بذلك تحولت هذه النخبة و من خلال المؤسسة العسكرية الى مصدر رئيسي للقوة من الكثرة العددية من جهة ، و من الهياكل التنظيمية لقوى منظمة من جهة اخرى ، فأصبحت هذه المؤسسة اقدر على اختراق مؤسسات السلطة و بالتالي التحول الى نخبة تعمل لمصلحتها الخاصة و توظف من مختلف الطبقات في المجتمع و تختار الايدولوجية التي تناسب مصالحها و تديم هيمنتها و سيطرتها على المجتمع ، فالانقلاب العسكري يختصر المسافة للوصول الى شدة الحكم ، و يقف بوجه الصعود الطبيعي في السلم الاجتماعي ، و بذلك تولد طبقة تملك الدولة التي تمتلك كل شيء في المجتمع ، هذه هي طبيعة النخبة العسكرية في البلدان النامية ، اما في البلدان المتقدمة فالمؤسسة العسكرية هي واحدة من مؤسسات الدولة المهمة و التي تقوم على اسس ادارية راقية و متقدمة ، عالية الكفاءة ، بسبب من طبيعة تنظيمها و تدبيرها و مكانتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية . (٢)

---

(١) توم بوتومور ، الصفوة و المجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧ .

(٢) محمد مراد ، النخبة و السلطة في المشرق العربي المعاصر ، الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٢٠٠ .

النخبة الاقتصادية

يؤكد الماركسيون ان تملك الامور الاقتصادية و في مقدمتها وسائل و طرائق الانتاج هي المدخل الاساسي لامتلاك القوة ، كون القوة الاجتماعية بوجه عام و السياسية بوجه خاص تعد متغيرا تابعا للقوة الاقتصادية ، و السيطرة الاقتصادية بمفردها غير كافية ، فينبغي ان تستعمل الجماعة المسيطرة على اساليب و ادوات الانتاج هيمنتها في الاستحواذ على القوة الاجتماعية و السياسية و ذلك بالسيطرة على الحكومة و المؤسسات المعنية نشر الافكار و القيم و التعليم . (الديانة – القانون – وسائل الاتصال) لتضمن ان القرارات الهامة التي تصدر في مجتمع معين سوف تدعم قوة الجماعة الحاكمة (١) ، اي ان السيطرة الاقتصادية في المجتمع ، انما تترجم الى قوة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية اهمها قوة الدولة فأولئك الذين يملكون و يسيطرون على الموارد الاقتصادية للمجتمع لديهم القدرة للسيطرة على القطاعات الاخرى غير الاقتصادية بما في ذلك الحكومة ، لذلك فان الطبقة الاقتصادية المسيطرة هي طبقة سياسية حاكمة . (٢)

و تستمد هذه النخبة سلطتها و قوتها مما تمتلكه من عقارات و رؤوس اموال و هي سلطة تفرضها على اليد العاملة التي تستعملها لتلبية حاجاتها كما تمكنها ثروتها من ممارسة قوة الضغط او التأثير على الصفوات الاخرى مثل التقليدية او التكنوقراطية مما يقضي على هذا النوع من الصفوات سلطة اجتماعية واسعة و تتكون من كبار ملاك الاراضي و أرباب الصناعات و اصحاب رؤوس الاموال ، و يكون القرارات اعضاء هذه الصفوة تأثير في الحياة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية مما يؤثر بالتالي على عملية التغيير الاجتماعي سلبا او ايجابا . (٣)

---

(١) ناجي صادق شراب ، السياسة : دراسة سوسيولوجية ، دار الجليل للطباعة و النشر ، دمشق ، ١٩٨٤، ص٨٨ .

(٢) محمد علي محمد، اصول الاجتماعية السياسية : القوة و الدولة ، ج٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص٣٥ ،ص٣٥ .

(٣) زاهر زكار ، النخب و تأثيرها في المجتمع ، موقع المنشاوي للدراسات و البحوث ، شبكة الانترنيت ، ٢٠١٠/١١/١٦

أسست سنة 1420 هـ / 1999 م http://www.minshaw.com

٥- النخب التقليدية و تضم :

-النخب الدينية

يمثل الدين في كل المجتمعات و بخاصة التقليدية محورا مهما في حياة الناس ، و ذلك بسبب تغلغله في مختلف جوانب الحياة الروحية و المادية ، اذ يتجسد في نسيج الفعل الاجتماعي ، و التجربة الدينية لا يمكن حصرها في نطاق ذاتية الفرد بل هي تمتد لتشمل المجتمع بأسره .

فالدين منظومة من المعتقدات يعتنقها اعضاء المجتمع و تنطوي على رموز من الهيبة و الاجلال فضلا عن الطقوس التي يمارسها اعضاء المجتمع (١)، و على الرغم من اختلاف طروحات المفكرين الا انها جميعها تعبر عن اهمية الدين في حياة الانسان و التأثير الذي يمكن ان يمارس قبل المؤسسات الدينية و من خلال نخبها الدينية ، المتمثلة اسلاما في العلماء و المراجع و مسيحا في رجال الكنيسة ، اذ تضم هذه النخبة ادوارا متمايزة و متراتبا بين هذه الادوار ، هذه النخبة تؤثر في حياة و سلوك المؤمن العادي من خلال تفسير الاحكام و الضوابط الدينية اذ تحظى هذه الفئة من فئات المجتمع بتقدير الناس بقدر درجة تدينهم لذلك نجد ان الشعوب تدين بالولاء الكبير لقياداتها و رموزها الدينية .

لكن الدين و في مختلف مراحل التاريخ وظف بأشكال عدة و حسب ما كان يراد الاستفادة منه ، فقد يرتبط الدين بالدولة و ذلك عندما تستعمله الانظمة السياسية في تثبيت شرعيتها وهيمنتها او تستعمله القوى المعارضة للتعريض و اثارة السخط ضد النظام القائم ، او قد تستعمله الطبقات و الجماعات العاجزة المحرومة العاجزة بحيث تستمد منه العزاء و المصالحة مع اوضاعها التي تحيلها الى كائنات ضعيفة معرضة للاضطهاد و القمع ، و هذا يوضح اهمية الدين و الدور الذي يمكن ان تؤديه النخبة الدينية في تسخيره بحيث تتداخل تأثيرها في مختلف جوانب حياة الناس الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية . (٢)

---

(١) انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٧٥٩ .

(٢) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧١.

- النخبة العشائرية

تتمتع هذه النخبة بسلطة و قوة منبثقة من ابنية اجتماعية تعود جذورها الى الماضي البعيد تدعمها افكارها التي تلاقي القبول و التأييد متمثلة هذه النخبة بالعشائرية او القبيلة . و القبيلة من اقدم التكوينات الاجتماعية في المنطقة و ابقاها و اكثرها اثارة للجدل فمنذ نشأت الكيانات السياسية المركزية الابجدية في العصر الزراعي ، وصولا الى الحقبة الصناعية و ظهور الدول القومية ، ظلت القبيلة في تطور و تغير متواصل ، فتفعل و تنفل بالبيئة السياسية و العسكرية و الاقتصادية ، اما مقدار هذا التغير فقد كان عظيما و متنوعا الى حد انه يتحدى اية تعميمات معقولة و قابلة للتطبيق بالنسبة الى ما آلت اليه صيرورة القبيلة و لهذا السبب يدل مصطلح (قبيلة) كما تدل معه جملة من الاصطلاحات الاخرى بدو- حضر – شيخ – ديرة - على جملة متنوعة من انماط التنظيم ، و انماط الزعامة و الوظائف الاقتصادية و البنى الاجتماعية السياسية (١) . و لذلك نجد ان القبيلة هي الوحدة الاساسية و الاولية في تشكيل المجتمع العربي و على الرغم من ظهور وحدات اجتماعية لاحقة على القبيلة مثل مفهوم الامة الاسلامي و مفهوم الامة بشكلها القومي الا انها لم تستطع ان تلغي القبيلة و تراوحت العلاقة بينهما من التوظيف الى الاستثمار الى الصراع ، و على الرغم من كل اشكال التحولات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الحداثية ظلت القبيلة عنصرا ثابتا في معادلة الوجود الاجتماعي ، و عدم قدرة التشكيلات اللاحقة للقبيلة مثل الامة بمفهومها الاسلامي او الامة بمفهومها القومي على تذويب القبيلة يعود في ذلك الى الجمود التابع من البنى السياسية الدكتاتورية المحافظة و البنى الاقتصادية المختلفة الريعية و هذا يؤدي الى قوة القبيلة و بقائها . (٢)

---

(١) فالح عبد الجبار ، شيوخ و ايديولوجي: تفكك القبائل و اعادة تركيبها في ضل الشمولية الاسرية في العراق ، ترجمة حسين زينة ، دراسات عراقية ، بغداد – اربيل – بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٦٠٥ .

(٢) ياسين سعد محمد ، مقدمة لدراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد الثلاثون ، ٢٠١٠ ، ص١٦ .

المبحث الثاني

دور النخب قبل العام ٢٠٠٣

طبيعة النخبة التي حكمة منذ عام ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ نجدها نخبة ذات نظام شمولي جمعت بين نظام الحزب الواحد و نظام الاسرة الواحدة و اظفى على النخبة الحاكمة تماسكا قويا و اكسبها قوة استثنائية و مع ضيق القاعدة الاجتماعية لهذه النخبة فانها عوضت عن ذلك عن طريق توسيع قاعدة الحزب و استعمال الايدولوجية الشعبوية و تجنيد الشعارات القومية و الاشتراكية و الدينية لتوسيع قاعدة الولاء الى اقصى درجة ممكنة (١) ، فضلا عن الاساليب القمعية و التعسفية و القمعية التي انتجها النظام سوء تجاه النخب الاخرى من حيث ارغامهم بتأييد النظام او في حالة رفظهم للنظام بتصفيتها او اتجاه الشعب بشكل عام .

فقد قامت بنية الدولة البعثية الشمولية على نظام الحزب الواحد و هو يشبه النموذج الشمولي الذي نشأ في المانيا النازية و هو نمط يقوم على نظام الحزب الواحد (المناقض للتعددية الديمقراطية) و الاقتصاد الاوامري (النافي لحرية النشاط الاقتصادي في المجتمع) و الهيمنة الايديولوجية الواحدية (النابذة للتنوع الثقافي – الفكري) والوحدة الممثلة للامة (اي الدمج القسري و التخيل الذاتي لوحدة مكوناتها المتنوعة) و هيمنة نخبة محددة على هذه الدولة الاحتكارية باطلاق ، و هو نظام حكم العائلة او (العشيرة) باعتماد على علاقات القرابة الارثية و استنادا الى مصادر شرعية تقليدية و مزجه بين الطابع الشخصي لنخب الحكم و الطابع اللاشخصي للاجهزة الحاكمة مزجا فريدا و مؤسسيا (٢) ، فعلى سبيل المثال كان ٢٢,٢% من اعظام مجلس قيادة الثورة و ١٧,٦% من عظوية القيادة القطرية من مدينة تكريت من اقارب صام حسين (٣) ، وقد تعززت قوة هذه النخبة .

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي : علاقات التفاعل و الصراع ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٨ ، ص١٩٠ .

(٢) فالح عبد الجبار ، الدولة و المجتمع في العراق : نظام شمولي جديد في حقبة الافول : مصدر سبق ذكره ، ص٣٦-٣٧ .

(٣) Amatziabaran , the ruling political in bath Iraq 1968-1986the changing Features of Acollective profile,p.457

مع سيطرتها على الثروة النفطية و تزايد ايرادات الدولة الامر الذي مكنها من اقامة العديد من المؤسسات الامنية التي كانت تستند عليها هذه النخبة لضمان استمرارية وجودها و بذلك تقوت على حساب المجتمع الذي اصبح اكثر ضعفا ، و لكونها هي الاخرى كسابقاتها من الانضمة السياسية كانت تفتقر للشرعية في وجودها على سدة الحكم و حتى لا تتكرر تجارب الحقبة الجمهورية الاولى من انقلابات عسكرية متوالية قامت هذه النخبة بتشكيل بنية مركزية هيمنت على مفاصل الدولة العراقية . اما عن سياسة هذه النخبة الحاكمة فتجدها سعت الى ظاهرة تيعيث الجيش اي تحويل الجيش الى جيش عقائدي مرتبط بحزب البعث الحاكم و من هنا نشأت علاقات تكاملية بين ثلاث مؤسسات كبرى هي المؤسسة العسكرية و مؤسسة السلطة و مؤسسة الدولة و قد ادت هذه العلاقات التكاملية الى بروز ظاهرة جديدة هي عسكرة المجتمع من خلال ارتفاع معدلات الانفاق العسكري و التضخم العددي في حجم العنصر البشري مقارنة بقية القطاعات المهنية الاخرى في الدولة (١)، و ضاهرة عسكرة المجتمع استنزفت امكانات الاقتصاد المحلي الامر الذي انعكس سلبيا في اضعاف معدلات النمو القطاعي لسائر القطاعات التنموية و الخدماتية الاخرى فان فانفاق العراق العسكري عام ١٩٨٢ افاق انفاقه على التربية ، ٩ مرات ، كذلك و على الرغم من الاصلاحات التي قامت بها الدولة في القطاع الزراعي من سياسة الاصلاح الزراعي و التي تمثلت في ضرب الملكيات الاقطاعية الكبيرة الا انها في الوقت نفسه حولت الدولة الى اكبر مالك تتحكم من خلال القرارات في الانتاج و الاستثمار و التوزيع و التحكم في الفائض الاقتصادي (٢) ، لقد احدث هذا النمط من الاقتصاد هشاشة جوهرية في بنية الدولة من ناحية و اعطائها من نحية اخرى دور كفالة المجتمع و الصرف عليه متمثلا في طبقته الوسطى العريضة حيث تشتغل معضمها اجيرة عن الدولة في اجهزتها البيروقراطية مما اعطاه القدرة على سحب حقوقه السياسية و حتى المؤسسية لقد وضفت كل امكانات الدولة من اجل غاية واحدة هي خدمة النظام السياسي القائم و الحفاض عليه تحسبا لتصاعد التحديات البنوية الداخلية للدولة و الخارجية متمثلة بالحروب فضلا عن المعارضات السياسية – الاجتماعية (٣) ، و هنا توحدت الدولة مع السلطة و لم تعد الدولة تتمتع بالصفة .

---

(١) محمد سراد ، النخب و السلطة في المشرق العربي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ،' ص٢٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٠٦ .

(٣) علي حسين ، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات و مأزق المحاصصة الطائفية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٨٨ .

المؤسسية ذات الرابط القانونية و انما اصبحت تمثل انعكاسا لمجموعة تسيدت المجتمع .

لقد فشلت الدولة العراقية عندما فشل قادتها و نخبها في توفير مناخ سياسيي و اقتصادي و اجتماعي ملائم للدخول في منظومة الدولة الحديثة فلم تستطيع ان تبني دولة مستقرة في تجسد الارادة العامة فغابت التنمية و الهوية الوطنية و لم تستوعب التنوع الثقافي و لم تؤمن انتاج عناصر الاندماج و التشارك ضمن بنية الدولة و افتقدت للحد الادنى من توفير الامن والسلامة لابنائها و انهكت البلاد بصراعاتها الخارجية و ازماتها المجتمعية و حكمت بالتسلط و القهر مستمدة و معتمدة على الجماعات التقليدية (القبلية) في وجودها و قواتها و متجاوزة لكل المشاريع الحديثة لبناء الدولة المدنية . فكان نتيجة لكل تلك السياسات دخول الدولة في مرحلة جديدة بفعل العامل الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية ، و انهيار هذه الدولة بدأ صراع جديد يظهر في العراق بين مختلف المكونات الاجتماعية باتجاه بناء الدولة الجديدة .

و هو صراع هائل و ديناميكي و احيانا مأساوي مع هيمنت الثقافة العنيفة على مختلف تكوينات المجتمع العراقي ، فالصراع على بناء الدولة هو في جوهرة صراع على هويتها و من يكسب هذا الصراع هو في النهاية سيكون الاقدر على ايدولوجية الدولة و من ثم هويتها (١) .

---

(١) جابر حبيب جابر ، صراع الدولة و الهوية في العراق ، مجلة فكر حر ، العدد السابع ، ٢٠٠٩ ، ص٩ .

الفصل الثاني

ابرز ملامح النخب العراقية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ و دورها

المبحث الاول : ابرز ملامح النخب العراقية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ .

النخبة المركبة (السياسية – الدينية – العشائرية)

النخبة المركبة اليوم هي حصيلة تفاعل و اندماج بين نخب عدة سياسية و دينية و عشائرية و هذا انتاج للظروف التاريخية التي عاشها العراق ، فلم يكن القضاء العام يسمح ان يكون هناك نخب مستقلة بل كانت تقترب او تبتعد حسب طبيعة الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق .

فقد تعرضت النخبة الدينية الى الاستبعاد و في احيانا كثيرة الى التصفية و خاصة في زمن النظام السابق الذي كان اشد الانظمة قمعا لرموز هذه النخبة ، لذلك فليس من الغريب اليوم ان نجد المؤسسة الدينية و خاصة الشيعية تصعد لتشكيل جزءا مهما من النخبة المركبة و انعكاس هذا الصعود بارزا على الوضع الاجتماعي و السياسي من خلال صعود الاسلام السياسي ، و في جزء من هذه النخبة تجده يعتمد على النمط او الشخصية الكاريزمية الدينية التي تحظى بالقدسية الموروثة كما هو الحال في العديد من الاحزاب الاسلامية الشيعية و السنية التي استغلت هذه الرموز الدينية في التعبئة العاطفية للجماهير و تحشدهم لتحقيق مكاسب سياسية و سلطوية .

كذلك ظهرت العشيرة كقوة يعتمد عليها خاصة في ضل الظروف التي تمر بها الدولة من ضعف و تراجع قوتها و مع استمرارية القيم العشائرية حتى الوقت الحالي من قبيل (دفع الديات – التساند الاجتماعي – الالتزامات المتبادلة) كل ذلك جعلها موجودة من خلال التكتلات و الكيانات السياسية التي يتزعمها شيوخ عشائر معتمدين على نفوذهم العشائري و قدرتهم المادية و ابناء عشائرهم في تمويل حملاتهم الانتخابية و مواقفهم السياسية او حتى الدخول في صراع مع القوى السياسية الاخرى او الدولة .

اما فئات النخبة السياسية فالبعض منها اصلا بقايا النظام السياسي السابق و عادت تحت مسميات و عناوين جديدة و البعض الاخر كانوا يشكلون المعارضة السياسية في الخارج ، و فئة جديدة ظهرت في افق المشهد السياسي بعد التغيرات التي حدثت في العراق ، لذلك نجدها لم تستطع ان تؤسس لنخبة مؤسسية و انما غلب عليها الطابع الشخصي و اخذت تتصارع فيما بينها بهدف الاستحواذ على السلطة

ففي مجتمعا تقليديا مثل المجتمع العراقي تكون السلطة هي المدخل للتميز و الامن و الثروة و النفوذ و الوجاهة الاجتماعية ، فقد شهدت فئات النخبة السياسية تقاطعات حادة في ظل غياب الامن و الاستقرار و انهيار مؤسسات الدولة مما دفع الكثير منها نحو الميل صوب مرجعياتها العراقية و الطائفية و الاجتماعية و خاصة و ان العديد منها تملك اجنحة مسلحة و منظمة و هنا كان بداية الانزلاق باتجاه العنف الاهلي الذي اجتاح العراق .

لذلك يمكن ان نرسم خارطة النخبة المركبة بانها قوى سياسية –دينية – عشائرية اعتمدت على التنوع القومي و الديني المذهبي و الاثني ، تمثلت بقوى الاسلام السياسي الشيعي و القوى الكردية حيث ايدت هذه الاطراف العملية السياسية منذ البداية تحت اشراف الادارة الامريكية ، ثم التحقت بعد ذلك القوى السنية و قد تفاعل الصراع بين هذه القوى باشكال سلمية عبر المؤسسات الدستورية او خارجها و بشكل عنيف عن طريق التعبئة الشعبية فضلا عن ذلك هناك قوى وسطية و هو اتجاه اصغر ضم حركات ليبرالية ويسارية و قومية من المعارضة السابقة في الخارج و قوى الداخل ذات التوجيهات العلمانية ، تتطلع لبناء دولة مدنية و نظام ليبرالي تتجاوز الاسس المذهبية و الاثنية و قد حاولت الانخراط في المشروع السياسي الجديد لكنها لم تحظ بالدعم الجماهيري الذي يؤهلها لتشكل جزءا مهما من النخبة المركبة (١) .

---

(١) منتصر العيداني و قيادات الانتقال و التنمية السياسية العراق و لبنان أنموذجا ، العارف للمطبوعات و ٢٠٢ ، ص٩٩-٢٠٧ .

النخبة الاقتصادية (الطارئة)

بعد العام ٢٠٠٣ تغيرت بعض الملامح الاقتصادية في العراق فعلى الرغم من انه لا يزال يتسم بالاقتصاد المركزي الذي يعتمد اساسا على الريع النفطي و انحسار القطاعات الانتاجية و الزراعية و اعتماده الاستيراد في اشباع حاجته الغذائية اذ رأس مالية الدولة هي المهيمنة ، الا ان التغييرات السياسية اخذت الدولة الى اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد و التي ابتدأتها سلطة الائتلاف المؤقتة بالاتجاه نحو اقتصاد السوق . لكن هذا الانتقال نحو اقتصاد السوق لم يشمل الاقتصاد الكلي ، و انما اقتصر على التحرر المالي الواسع و خلق سوق مالية توازي تحرر منفلت في التجارة الخارجية ، في حين لم تشهد عناصر الاقتصاد الانتقالي الاصغر الى اي حراك ممكن ان يتكامل مع التحرر المالي سواء في خصخصة المشاريع العامة ، او حتى فرض القيود الصارمة على الموازنة العامة لتعظيم الحوافز التي تؤدي الى زيادة الكفاية الانتاجية او التحول الامثل للموارد ، او حتى اقامة اطار قانوني و مؤسسي ضامن لحقوق الملكية و على وفق الانتقال او التحول الشامل الى اقتصاد السوق الحر (١) .

و في مثل هذه الضروف التي يشهدها العراق من غياب الرؤية بشان المذهب الاقتصادي الذي تتبانه الدولة ، و انعدام الامن و الاستقرار و ضعف القانون و تفشي ظاهرة الفساد الاداري ، ظهرت العديد من المجاميع التي تمارس العديد من انشطة الظل غير المحكوم بضوابط و تشريعات ، فهي فئات طفيلية لم يكن لها خلفية اقتصادية او اكاديمية تراكمت لديها رأس مالية ضخمة مقابل ازدياد التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي مع اعداد كبيرة جدا من ابناء الشعب العراقي و تفاقم البطالة . و قد استطاعت هذه الفئات الجديدة في الانتقال الاقتصادي ان تستفيد من علاقاتها باصحاب القرار لكي توفر لها غطاء يحميها من المسائلة القانونية ، لذلك لم تستطيع ان تشكل نخبة اقتصادية ذات هوية واضحت المعالم تستطيع ان تؤثر في سياسة الدولة من خلال المساهمة في معالجة الازمة البنيوية للاقتصاد الريعي(٢) .

---

(١) مظهر محمد صالح ، اشكالية الاقتصاد الانتقالي – استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي ، منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين في ٢٠١٢/٦/١٦
http://iraqiconomists.net

(٢) شهاب احمد الفضلي ، الاقتصاد العراقي و التحولات السياسية ، مجلة مدارك ، السنة الرابعة ، العددان ٩و ١٠ ، منشور على الانترنيت
www.madarik.net

النخبة المثقفة

ان مفهوم النخبة المثقفة مفهوم واسع يمتد ليشمل المجتمع باكمله ، و من يعمل بالثقافة بما فيها من رموز و فن و علم و فلاسفة و كتاب و من هنا تأتي قوة هذه النخبة اذا ما ارادت ان تكون جزءا مهما في بناء الدولة ، لكن النخبة المثقفة العراقية كانت ولا تزال ناتج ظروف الواقع المجتمعي الذي مر به العراق .

فهي غير قادرة على ان تؤثر في الرأي العام و تعده بالحقائق و الوعي في محاسبة المسؤولين في المجتمع على ما يقومون به من اعمال تجاه مجتمعه ، لان المثقفين غير منتظمين على شكل تكتل جمعي منسق بل منتشرين بين طبقات المجتمع و ازاء هذه الحالة لا يكون لهم تأثير على سياسة بلدهم الاقتصادية او السياسية ، و ليس لهم تأثير على الرأي العام فهم لا يبذلون جهدا في ذلك (١) .

فقد اتخذت النخبة المثقفة اليوم احد الخيارين :

١- موقف الالتحاق بالسلطة من منظور خدمتها و العمل تحت اشرافها و في هذه الحالة يتحول المثقف الى موظف او خبير فني يقدم خبرته للسياسي البيروقراطي لكن ليس له اي دور انضاج القرار و المشاركة فيه سواء كان ذلك على مستوى الرأي العام ام على مستوى الاحزاب او الدولة و هذا الموقف يضمن الحد المناسب من الرفاه المادي و ربما الحماية الذاتية .

٢- او موقف الانكفاء على الذات و على العمل الثقافي الابداعي و البحث العلمي المتجرد عن اي التزام اجتماعي او سياسي (٢) .

---

(١) معن خليل عمر ، علم اجتماع المثقفين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤ .

(٢) برهان غليون ، تهميش المثقفين و مسألة بناء النخب القيادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ ، ص٨٥-١١٨ .

النخبة العسكرية

اختلفت الظروف التي تشهدها النخبة العسكرية اليوم في العراق عما كان عليه الوضع منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ،فالعراق كان اول دولة في الشرق الاوسط يشهد انقلابا عسكريا في مرحلة مابعد الاستعمار في عام ١٩٣٦ ومنذ ذلك الوقت فان ضباط الجيش صاروا محورا رئيسا في سياسة الدولة وقامو بالقضاء على النظام الملكي عام ١٩٥٨،وقامو بعدد من الانقلابات خلال العقد التالي الا انه وبعدها سعى حزب البعث الى ابعاد الجيش عن السياسة واستخدم روابط العائلة والعشيرة لكسر وحدة القوات المسلحة وتجميد قادة الجيش من الموالين لحزب البعث وربط القيادات العليا بالنخب الحاكمة وبحلول عام ١٩٨٨ كان العراق يمتلك رابع اكبر جيش في العالم فقد قدر حجمه بحوالي ١,٧ مليون شخص .

لكن بعد العام ٢٠٠٣ انتهى تأثير الجيش على سياسة الدولة بعد قرار سلطة الاتلاف المؤقت بحل مؤسسات الجيش مما دفع بدخول البلاد في منعطف خطير من اعمال العنف والتمردات ،وبعد اعادة تشكيل الجيش لمواجهة هذه الازمات دخل الجيش ضمن فأت النخبة المركبة واصبحت نخبة تعمل ضمن خلفيتها السياسية والدينية والقبلية على حساب خلفيته المهنية ودخل عامل التنوع الديني والمذهبي والقومي والعراقي بشدة في حساباتها العسكرية ، واستعمل الجيش كأداة لغرض السلطوية التنافسية من قبل القوى السياسية فكانت النتائج نخبة عسكرية ضعيفة تابعة للنخبة المركبة .(١)

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م

(1)Toby Dodg,state and society in Iraq ten years after regime change:the rise of a new authoritarianism, journal of interntional affairs,NO2,vol.2013,p200

الفصل الثالث

مخرجات النخبة والتي شكلت تحديات لعملية بناء الدولة

المبحث الاول : ابرز هذه المخرجات وهي (الفساد الاداري و المالي و المحاصصة و ازمة الحكم و المشاركة السياسية و انعدام الامن و الاستقرار و الاقتصاد الريعي)

الفساد الاداري و المالي

يوجد الفساد بمخلف انواعه في كل المجتمعات ، الا ان نسبته تختلف من مجتمع الى آخر و حسب الضروف التي يمر بها ، و الفساد ظاهرة تزداد عموما في البلدان النامية ، و العراق واحد من هذه البلدان التي تشكل نسبة الفساد فيه أعلى المراتب ، و هذا ما اشارت اليه التقارير السنوية للمنظمة الثقافية العالمية من ان العراق يقع ضمن الدول الاكثر فسادا في العالم ، خاصة بعد العام ٢٠٠٣ فالتغيرات السياسية التي مرت بها الدولة تمخضت عنها آثار اقتصادية و اجتماعية و امنية شكلت تحديات عصفت بمسارات بناء الدولة ، ويشير الفساد الى اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة (١) ، و ابرز انواع الفساد التي ظهرت هي :

- **الفساد الاداري و هو استغلال المنصب العام للاثراء الخاص او تقديم تسهيلات غير مشروعة مقابل معين و هناك صور متعددة للفساد الاداري منها (الرشوة – الاحتيال)**
- **الفساد السياسي و هو السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء اكان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب ام بالتعيين في تحقيق مصلحة خاصة (٢) .**
- **الفساد المالي و يتمثل بمخالفة الظوابط و الاحكام المالية و التحايل على قوانين الرقابة المالية السائدة في مؤسسات الدولة .**

و لعل الفساد الاداري و المالي اكثر خطورة كونه يمارس من قبل الجهات التي تدير البلد و المسؤولة عن حفظ امنه و استقراره و حماية مصالحه من العبث و لا سيما بعد تسرب الفساد الى المؤسسات العسكرية و الامنية .

و اولى حالات الفساد التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ كانت بشأن المعونات التي تلقاها

---

(١) سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري و المالي مدخل استراتيجي للمكافحة ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٨.

(٢) لمياء محسن ، الفساد الاداري و السياسي في العراق ، مجلة دراسات سياسية ، بيت حكمة ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠ .

(٣) داخل حسن جريو ، العراق في سنواته الصعبة ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص١٤٨ .

العراق من الكثير من دول العالم و التي كانت تصب في صندوق اعادة اعمار العراق (١) ، و التي ظاعت بين حقبة سلطة الادارة الامريكية للعراق فالصراع على السلطة و انعدام الامن و انتشار مظاهر الفوضى و الاقتتال الداخلي عزز الغياب التام لاي رقابة حكومية على مصير هذه المعونات . و من الاسباب التي ادت الى انتشار ظاهرة الفساد في العراق غياب الاجهزة الرقابية ذات الصلاحيات و السلطات الكافية التي تؤهلها لاستعمال القانون في التطبيق و المحاسبة ، فالاجهزة الرقابية في العراق و المتمثلة بهيئة النزاهة العامة ، و ديوان الرقابة المالية و دائرة المفتش العام ينتهي دورها بمجرد الاعلان عن حالات و نسب الفساد و المصدر في المال العام في مؤسسات الدولة ، و كذلك ضعف الاجراءات القانونية و العقوبات بين المفسدين بسبب تدخل الاحزاب السياسية في عمل اجهزة الدولة للعديد من هذه الحالات ، كما حدث في وزارة التجارة و الكهرباء و الدفاع و غيرها حيث انتهت هذه القضايا بهروب المدانين الى خارج البلاد او تبرئتهم و غلق قضايا الفساد ، و ذلك للحفاظ على سمعت هذه الاحزاب دون الاخذ بالحسبان الخسائر التي تكبدتها الدولة بملايين الدولارات و هذا ناتج عن ضعف مؤسسات الدولة خاصة السلطة القضائية و غياب الشفافية و الخوف من محاسبة المفسدين و بالتالي ارتفاع معدلات العنف مما يهدد استقرار البلاد ، كذلك من اسباب الفساد ما يتعلق بمسألة اختيار الاشخاص من اصحاب الكفاءة و الاختصاص في المكان المناسب و التي غالبا ما تتم على وفق نظام المحاصصات الطائفية و المستويات و التوافقيات السياسية (٢) .

---

(١) مدحت كاظم ، الفساد الاداري و المالي في العراق : اسبابه و تأثيراته الاقتصادية و الاجتماعية و سبل مكافحته ، بحث منشور على الانترنيت :
http://www.iraqieconomists.net

(٢) علي احمد فارس ، حل الازمات : الفساد الاداري نموذجا ، مركز المستقبل للدراسات و البحوث على الانترنيت
www.mcrs.net

المحاصصة

يمثل تحدي المحاصصة احد التحديات الخطيرة ة المؤثرة على بناء الدولة اذ برزت هذه الظاهرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و شكلت نهجا في توزيع وادارة المناصب العليا في الدولة على اساس طائفي و قومي على الرغم من عدم وجود اي نظام نص دستوري يقضي بتوزيع هذه المناصب بالاسلوب المحاصصي ، فمثلا اصبحت رئاسة الجمهورية للاكرادو رئاسة الوزراء للشيعة و رئاسة البرلمان للسنة . وهذه المحاصصة بنيت على اساس الاستقطاب المجتمعي العمودي و الخطاب السياسي المحدود بشريحة اجتماعية معينة و قائم على اساس احياء الروابط الاولية و تعظيمها على حساب الرابط الجمعي الوطني مما يخلق حالة من التمزق العاطفي و يغيب المستوى المعنوي من الهوية الوطنية و يجعلها ممزقة بين ولاءات متعددة (١). و كان لاعتماد المحاصصة في توزيع الادوار السياسية نتائج سلبية فقد عمقت حالة الصراع بين مختلف القوى السياسية من اجل الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من التوزيعات المحاصصية مما اثر بشكل كبير على مستوى الاداء في مختلف مؤسسات الدولة و شدة الانسجام الداخلي و عرقل عملية اتخاذ القرارات المشتركة خاصة في المؤسسة التشريعية و التنفيذية التي مثلت مخرجات المحاصصة و شكلت التحدي الاكبر لكونها هي التي تتولى عملية بناء الدولة ، كما ان اصحاب المناصب العليا في الوزارات و المؤسسات و الهيئات الحكومية اصبح لكل منهم مرجعيته التي تمثل حزبه الذي رشحه حسب نظام المحاصصة الطائفية و القومية ، لذا نجد ان الوزير مثلا يكون حريص خدمة حزبه اكثر من تحقيق المصلحة العامة و مرجعيته(٢) .

---

(١) ياسين سعد محمد ، اشكالية الديمقراطية التوافقية و انعكاسها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد ٧٢ ، ٢٠٠٩ ، ص٦٦ .

(٢) فاخر جاسم ، الطائفية و انهيار الدولة العراقية الحديثة ، موقع الحوار المتمدن ، العدد٤٢٧٠ ، ٢٠١٣ .

ازمة الحكم و المشاركة السياسية

بدأت ازمات الحكم بالعراق بتأسيس مجلس الحكم بعد عام ٢٠٠٣ و المكون من ٢٥ شخصية ، و تمثلت اولى المهام التي كلف بها من سلطة الائتلاف المؤقت في وضع قانون دستوري جديد من خلال انتخاب لجنة دستورية تكون مهمتها وضع دستور يعرض على الشعب في استفتاء و بعد الموافقة على الدستور يتم اجراء انتخابات تعددية ، ومن ثم تنتقل السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة الى الحكومة العراقية الجديدة ، و هنا سرعان ما ظهرت المشكلات مع قيام كل مجموعة من المجموعات الرئيسية الثلاث (الشيعة – السنة الاكراد) بطرح مطاليبها و عرض رؤيتها الخاصة عن الكيفية التي يجب ان يكون عليها مستقبل البلاد (١) . فتشكيلة المحاصصة لمجلس الحكم و الذي نسجت على منواله كل التشكيلات و التشريعات السياسية و شكل الدولة و فلسفة الدستور و التمثيل في الحكومة و هيئاتها و البرلمان و هيئة رئاسته و لجانه التي اعتمدت الشكل التوافقي بين مكونات سياسية مجتمعية ، ذلك المسار خلق ازمات متكررة (٢) .

اول الازمات التي ظهرت هي التعارض بشأن الآلية التي يجب ان تدار بها البلاد مما ادى الى انقسام القوى السياسية بين مؤيد و معارض للعملية السياسية الجديدة في العراق ، و تطرف بعض القوى الرافضة للعملية السياسية الى استعمال السلاح بوصفه بديل عن الحوار لتحقيق مطالبها و اهدافها و هذا الواقع شكل تحدي لمشروع بناء دولة مدنية حديثة . و ظهرت الازمات في عملية ادارة و حكم البلاد من خلال محورين مثلت تحديات داخلية و تحديات خارجية عرقلت عملية بناء دولة ذات مؤسسة سياسية تتمثل باقامة مؤسسات فاعلة و قادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة و الاستقرار و بالتالي اكتساب شرعية ذاتية تمثل جوهر عملية بناء الدولة (٣).

---

(١) جاريت ستانفيلد ، العراق : الشعب و التاريخ و السياسة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص١٨٧ ،

(٢) ياسين سعد محمد ، اشكالية الديمقراطية التوافقية و انعكاسها على التجربة العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣ .

(٣) كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص١٧ .

انعدام الامن و الاستقرار

ان انعدام الامن والاستقرار في العراق شكل ظاهرة امنية ذات اسباب سياسية تمثلت بالصراع على السلطة و الثروة في الداخل هذا من جانب ، و تنامي ظاهرة الارهاب عالميا من جانب آخر ، شكل عبئا خارجيا يلقي بضلاله على المناطق التي تفتقر للاستقرار السياسي و منها العراق الذي شهد بعد عام ٢٠٠٣ فراغا سياسيا و امنيا تمثل بانهيار الدولة و حل جميع المؤسسات الامنية مما اعطى فرصة كبيرة للارهاب الخارجي للتوغل و التأثير بصورة كبيرة . و في ظروف انعدام الامن و الاستقرار و التخريب لا يمكن الحديث عن اي بناء للدولة على وفق الاسس السليمة في ظل ظروف تتزايد فيها معدلات القتل و التهجير و اعمال العنف و التخريب ، و يمكن تفسير هشاشة الوضع الامني في العراق الى عاملين (١) :

- الاول يتمثل في ضعف القوات الامنية العراقية ، فنجاح الجماعات المسلحة في تنفيذ عملياتها و عدم قدرة قوات الامن العراقية على التصدي لها او احباطها يعني عمليا ضعف قوات الامن .
- العامل الثاني يتمثل بحساسية الوضع الامني لعلاقات العراق مع كل او بعض دول الجوار فيما يتحقق من امن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ضبط هذه الدول لحدودها مع العراق .

---

(١) خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ و القوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٢٥٢ .

الاقتصاد الريعي *

يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات و تحديات و اختلالات واسعة الاسباب داخلية و اخرى خارجية فهو لا يزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من توافر الموارد العديدة و المتنوعة و الامكانيات المتاحة ، فعملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي و توجهاته و تحديد دور الدولة في ادارة الاقتصاد و السياسات امر في غاية الاهمية و الضرورة في العراق ، و الاقتصاد الريعي هو الذي يعتمد على جانب واحد في الاقتصاد فقد يكون مادة خام او من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج ، اي ان الدولة الريعية تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الانتاج و العمل (١). كما ان الاقتصاديات الريعية لا تشجع على اقامة مؤسسات ديمقراطية لان الحكام من اجل حماية مصالحهم يتوجهون لبناء اجهزة امنية ، كما انهم في مراحل الوفرة الريعية يتجهون نحو اثارة المنازعات و الحروب . و ما دام المواطنون لا يسهمون في المالية العامة اي في مختلف اشكال الضرائب فان الضغوط على الحكومات من دافعي الضرائب غير موجودة ، و لهذا تقوم السلطة الحاكمة و ليست الطبقات و الفئات الاجتماعية او مجموعات الشركات او التجار بالدور الرئيسي في التأثير في الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في البلاد ، و مصدر القوة الرئيسية في العراق هو الثروة النفطية التي كانت السلطة الحاكمة و ما تزال تتمسك بها و تستعملها . فقد ربط الاستبداد النفطي العراقي الجماهير بعجلته ، حين اصبحت الدولة رب العمل الاكبر منذ خمسينيات القرن الماضي و حتى اليوم ، فتشكلت في كنف الاستبداد النفطي ثقافة ريعية حولت المجتمع العراقي من مطالب بحقوقه في ثرواته الى مجتمع ينتظر الصدقات و الحسنيات من الدولة (٢) .

- **كان لا بد من التطرق للجانب الاقتصادي لكون العراق بلد ريعي احادي الاقتصاد (النفط) فأثر ذلك بشكل كبير على شكل و مركزية الدولة حيث ارتبط الاستبداد تصاعديا مع ارتفاع معدلات النفط .**

(١) علي عبد الهادي ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٩ ، ٢٠١٢ ، ص٤٢ .

(٢) صبري زاير السعدي ، الاقتصاد السياسي المتنامي قوة النفط في العراق : مرحلة حاسمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد٣٧٨ ، ٢٠١٠ ، ص٥٧ .

المبحث الثاني

مناقشة التساؤلات و نتائج الدراسة

اولا : مناقشة تساؤلات الدراسة

- **ما طبيعة العلاقة بين النخبة و الدولة منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ و حتى سقوط النظام السياسي السابق في ٢٠٠٣ .**

شكلت العلاقة بين النخبة و الدولة بعد تأسيسها البداية الحقيقية لازمة الدولة نفسها ، و ذلك لارتباط النخبة خاصة العسكرية و المتكونة من الظباط الشريفين في تلك الحقبة بالملك الجديد و سعيها للمحافظة على وجوده اكثر من سعيها نحو بناء دولة فعلية ، فقد عمدت الى سياسة فرق تسد من خلال فك الارتباط بين النخبة العشائرية و النخبة الدينية خاصة الشيعة منها ، لاضعاف دورها و تأثيرها في الشارع العراقي و تقوية بعضها على الاخر اذ اتضح ذلك من خلال بعض الاجراءات التي اتخذها الملك و نخبته لصالح تعزيز المواقع الاجتماعية – السياسية لرموز النخبة العشائرية من قبيل سن قانون اللزمة عام ١٩٣٢ و قانون التسوية عام ١٩٣٨ و غير ذلك ، فقد كانت العلاقة بين الملك و نخبته العسكرية و النخبة العشائرية علاقة مساومة و لم تكن تمثل الدولة العراقية آنذاك اكثر من وسيلة للحفاظ على وضعهم و مكانتهم ، لذلك كانت هذه النخبة بعيدة عن احداث اصلاحات حقيقة تغير مما كان عليه الوضع ايام الدولة العثمانية ، فالوضع الطائفي و الاثني ظل هو السائد ، و لم تظهر هوية وطنية جامعة لكل تعددية المجتمع العراقي ، و استبعدت العديد من القوى الاجتماعية من المشاركة في ادارة مؤسسات الدولة و تم الاقتصار على قوى بعينها اخل بالعقد الاجتماعي بين الدولة و مكوناتها فكان بداية الانزلاق نحو التوترات السياسية و الاجتماعية ، و اصبح شكل الدولة من شكل و ايدولوجية القابضين على السلطة .

و بعد انتهاء العهد الملكي سيطرت المؤسسة العسكرية بظباطها على الدولة و قلبت بنى الدولة و تشكيلاتها الاجتماعية التي يفترض ان تكون مدنية الى دولة ذات انظمة حكم سلطوية يطغى عليها نفوذ العسكر من خلال تولي (العسكر) للعديد من المناصب السياسية المهمة في الدولة و ادارتها باسلوب ذي صفه عسكرية عندما بدأت النخبة العسكرية تاخذ دورا ليس بدورها كذلك لم تختلف عن المرحلة الملكية السابقة في انها لم تحقق التكامل الوطني .

فضلت العديد من القوى الاجتماعية بعيدة عن الدولة مما اضعف البناء المؤسساتي ، وهو ما يفسر ظهور سلطة الحزب الواحد عام ١٩٦٨ لتجسيد السلطة المعتمدة على نظام الاسرة الواحدة بعيداً عن المؤسسات السياسية ، ولكي تختصر الدولة ومؤسساتها بشخص من يتولى قيادتها كان النظام الشمولي هو من سيطر على الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، فالبناء المركزي للدولة تزامن مع سيادة الاستبداد السياسي ووظف كل امكانات الدولة من اجل حفظ هذا النظام السياسي الذي كان قائداً على اساس الهيمنة وليس العقد الاجتماعي فكانت النتيجة ان توحدت الدولة مع السلطة ولم تعد الدولة تتمتع بالصفة المؤسساتية ذات الاستقلالية القانونية .

ما النخب التي ظهرت واصبح لها دور بعد عام ٢٠٠٣ ؟ وهل هي نخب جديدة ام ان لوجودها جذور تمتد الى مراحل سابقة ؟

بعد سنوات عديدة من تسيد نظام الاسرة الواحدة بشخص من تزعم السلطة والدولة واختزال كل انواع النخبة ، ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ نخب كانت محظورة من ممارسة دورها ليشكل البعض منها نخبة مركبة من خلال تنازع القوة او محاولة تقاسمها اما بالاندماج او بالصراع فيما بينها لتظهر النخبة السياسية والدينية والعشائرية كونها النخبة المركبة اليوم ،

فيما لاتزال هناك نخباً بعيدة عن دورها المفترض في بناء الدولة خاصة في هذه المرحلة من التغيير وهي النخبة المثقفة التي كانت ولاتزال ذات دور محدود ،

في الوقت نفسه لم تكن النخب العسكرية بأفضل حال عن سابقاتها حيث دخل في حسابها عامل الاختلاف الطائفي والاثني والقومي فأصبحت قياداتها تعمل ضمن اجندات النخبة المركبة مما جعل منها نخبة تابعة وهذا شكل تغيراً كبيراً في تاريخها منذ تأسيس الدولة العراقية ، اما النخبة الاقتصادية فلم يكن لها دور فعلي يذكر خلال عملية بناء الدولة منذ التأسيس ولعل ذلك امر طبيعي في ظل الدولة ذات الاقتصاد المركزي ، لكن الذي ظهر بعد عام ٢٠٠٣ يمكن ان نطلق عليه بالخبة الطارئة التي استغلت مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق والخصخصة وضعف القوانين الاقتصادية وهي الاخرى بعيدة عن مشروع بناء الدولة .

أسست سنة
1420 هـ / 1999 م
ديالى

هل ساهمت النخبة في عملية بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ؟

من خلال الدراسة لدور النخب اليوم في عملية بناء الدولة بعد مرحلة التغيير التي مر بها العراق والتطرق لابرز اليات البناء نجد ان النخبة المركبة التي تتقاسم القوة فيما بينها لم تستطع ان تساهم بشكل جدي في عملية البناء وقد تراوحت العلاقة فيما بينها بين الشد والجذب والتحالف والصراع ، وعلى الرغم من انها اعتمدت الية التوافق في ادارة الدولة وهي الية يفترض ان تكون ناجحة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة بعد ازمنة الحروب او التغييرات السياسية المفاجئة والنزاعات المسلحة الا انها فشلت بسبب تقاطع مصالحها الخاصة واجنداتها التي في كثير منها تمثل اجندات لدول اقليمية مجاورة ودولية ' فقد انتج التوافق السياسي للدولة العراقية تقسيماً طائفياً وعرقياً وابرز مؤشرات التقاطع والانقسام ظهرت في صياغة دستور العراق لعام ٢٠٠٥ الذي عكس حالة الانقسام والتقاطع بين النخب التي تولت صياغته ، وفقد بذلك الاجماع والتأييد الكافي من كل القوى ، وجاء الدستور بفيدرالية فريدة من نوعها تعزز الانفصال اكثر من كونها تبني دولة قوية ذات هوية وطنية واحدة ، كما انها احد اسباب ضعف الهوية الوطنية يكمن في النخب نفسها من خلال مشاريعها القومية او الدينية التي عادة ما تكون مرتبطة بجهات خارج جغرافية العراق والتي تروح لها كبديل عن الهوية الوطنية ، وفي ظل ظروف الخلاف التي عصفت بالمجتمع والدولة كان لابد من دور ايجابي للنخب يحد من الخلاف والانقسام ومن خلال مصالحة وطنية حقيقية بعيدة عن لغة تقاسم الحصص وتساوي المنافع كشرط لادارة وبناء الدولة ، فكانت نتيجة المصالحة الوطنية ضعف الدولة وانهاك المواطن من جراء تداعيات الازمات والتوترات وتطيل تشريع وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية نتيجة للتعارض بين النوايا المعلنة لدعاة المصالحة الوطنية وبين رغباتهم الحقيقية فلم تنتج المصالحة الوطنية مرجعية وطنية عراقية في مواجهة وحل الازمات التي تمر بها البلاد .

ثانياً : نتائج الدراسة

توصلت دراستنا للنخبة الى :

١. لم تستطع هذه النخب منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الان سواء اكانت في مواقع السلطة الرسمية ذات القرار او التي خارج السلطة من بناء دولة ذات هوية وطنية جامعة لكل تعددية المجتمع العراقي وانما عمدت هذه النخب الى انبعاث هويات فرعية ذات شكل سياسي ديني قومي فشكلت هذه الهويات الفرعية استقطابات عمودية مما اضعف ذلك من روح المواطنة وتنامى الولاء للطائفة والعشيرة والمذهب على حساب الولاء للوطن والدولة وذلك لارتباط مصالح وايدولوجيات هذه النخب بمشاريع واطراف خارجية اقليمية ودولية .
٢. افرزت النخبة خلال عملية بناء الدولة العراقية الجديدة مخرجات سلبية تمثلت بالفساد الاداري والمالي والمحاصصة وانعدام الامن والاستقرار وازمات الحكم وغيرها ووجود مخرجات مثل هذه تعرقل بناء أي كيان ما ، فماذا يكون الحال اذا كان ذلك بناء دولة مدنية حديثة .

التوصيات

١. على النخبة المركبة (السياسية – الدينية – العشائرية) اعادة النظر في طريقة ادارتها للدولة ، من خلال اعتماد الاطر المؤسسية والقانونية والتخلي عن النزاعات الطائفية والقومية .
٢. فتح المجال امام كل النخب للمساهمة في عملية بناء الدولة كالنخبة المثقفة وعدم الاقتصار على نخب محدودة .
٣. على النخب في مراكز صنع القرار معالجة القضايا الخلافية في الدستور بما يضمن تحقيق المصلحة الوطنية وبناء الدولة وفق الاسس القانونية السليمة .
٤. دعم الدراسات الاكاديمية التي تسعى الى دراسة النخب العراقية من اجل اثراء دراسة الظاهرة النخبوية .

أسست سنة 1420 هـ / 1999 م

المصادر العربية

١. عقيل حسين عقيل ، فلسفة مناهج البحث العلمي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٩ .
٢. توم بوتوسور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .
٣. احمد زكي بدوي ، مجمع مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ .
٤. حسين عبد الحميد رشوان ، في القوة والسلطة والنفوذ ، مركز الاسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٧ .
٥. معن خليل عمر ، علم اجتماع المثقفين ، دار الشروق للنشر ، عمان ٢٠٠٩ .
٦. علي حرب ، اوهام النخبة او فقد المثقف ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة ٥ ، ٢٠١٢ .
٧. هشام محمود الاقداحي سيكولوجية النخبة العليا والزعامة / مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
٨. محمد مراد ، النخبة والسلطة في المشرق العربي المعاصر ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٦ .
٩. ناجي صادق شراب ، السياسة دراسة سوسيولوجية ، دار الجليل للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٤ .
١٠. محمد علي محمد ، اصول الاجتماع السياسي ، القوة والدولة ، ج٢ ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
١١. انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ ، المنطقة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٥
١٢. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٨ .
١٣. فالح عبد الجبار ، شيوخ وايد لوجين ، تفكك القبائل واعادة تركيبها في ظل الشمولية الاسرية في العراق ، ترجمة حسين زينة ، دراسات عراقية ، بغداد – اربيل – بيروت – ٢٠٠٨ .
١٤. ياسين سعد محمد ، مقدمة لدراسةالقبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي ، مجلة المستصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٠ .
١٥. ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، علاقات التفاعل والصراع مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، الطبعة ٢ ، ٢٠٠٨ .

١٦. علي حسين ، تحديات بناء الدولة العراقية ، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

١٧. جابر حبيب جابر ، صراع الدولة والهوية في العراق ، مجلة فكر حر ، العدد ٧ ، ٢٠٠٩ .

١٨. منتصر العيداني ، قيادات الانتقال والتنمية السياسية ، العراق ولبنان انموذجاً العارف للمطبوعات ، لبنان ٢٠١٢ .

١٩. برهان غليون ، تهميش المثقفين ومسألة بناء النخب القيادية مركز دراسات الوحدةالعربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٩١ .

٢٠. وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، دار اسامة ، عمان ، ٢٠١٠

٢١. هيفاء احمد وسداد مولود ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية . المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٤ ، جامعة بغداد ٢٠١٠ .

٢٢. عبد الحسين شعبان ، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠ .

٢٣. كريم محمد حمزة ، الطيف الاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة . مجلة العلوم الاجتماعية ، بغداد ، العدد ٢ ، ٢٠١٢ .

٢٤. حسين درويش العادلي ، العراق وثلاثية الهوية – الدولة – المصالحة ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وطن للدراسات ، العدد الاول ، ٢٠٠٧

٢٥. جابر حبيب جابر ، المصالحة الوطنية حرث في بحر ، جريدة الشرق الاوسط الدولية ، العدد ١٠٧٠٨ ، ٢٠٠٧/٣/٢٣ .

٢٦. عبد الاله بلقزيز ، الدولة والسلطة والشرعية ، منتدى المعارف ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ ،

٢٧. سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة ، جامعة بغداد ، ٢٠١١

٢٨. لمياء محسن ، الفساد الاداري والسياسي في العراق ، مجلة دراسات سياسية ، بيت حكمة ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٩ .

٢٩. داخل حسن جريو ، العراق في سنواته الصعبة ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٣

٣٠. ياسين سعد محمد ، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ، ٧٢ ، ٢٠٠٩

٣١. جاريت ستانسفيلد ، العراق ، الشعب والتاريخ والسياسة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ .

٣٢. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ .

٣٣. خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ . والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ' بغداد ٢٠١٠ .

٣٤. علي عبد الهادي ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٤ العدد ٩ ، ٢٠١٢

٣٥. صبري زاير السعدي ، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق ، مرحلة حاسمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٧٨ ، ٢٠١٠ .

مصادر الانترنت

٣٦. ادريس الكريني ، النخب السياسية وازمة الاصلاح في المنطقة العربية ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٢١٦٠ ، ١٤ /١/ ٢٠٠٨ .

http;//www.ahewar.org

٣٧. زاهر زكار ، النخب وتأثيراتهافي المجتمع ، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث ، شبكة الانترنت ١٦/١١/٢٠١٠

http;//www.minshaw.com

٣٨. مظهر محمد صالح ، اشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق ، استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي ، منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين في ٢٠١٢/٦/١٦ .

http;//iraqieconomists.net

٣٩. شهاب احمد الفضلي ، الاقتصاد العراقي والتحولات السياسية ، مجلة مدارك ، السنة الرابعة ، العددان التاسع والعاشر ، منشور على الانترنت .

www.madarik,net

٤٠. يوسف محسن ، النخب العراقية وازمة سؤال الهوية ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٢٣٣٦ ، ٢٠٠٨/٧/٨ .

http;//www.ahewar.org

٤١. رضوان زيادة ، اهمية احترام صفوف الضحايا عند الحديث عن المصالحة الوطنية

http;//webcavhe.com

٤٢. تيسير عبد الجبار ، المصالحة الوطنية في العراق ، بحث منشور على الانترنت .

http;//www.somerian-states.com

٤٣. زهير كاظم عبود،المصالحة الوطنية ، ضرورة ام اشكالية ، بحث منشور على الانترنيت ،٢٠١١/١/٧ http//www.alrafidan.com

٤٤. مدحت كاظم ،الفساد الاداري والمالي في العراق : اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافئته ، بحث منشور على الانترنيت http//www.iraqieconomists.net

٤٥. علي احمد فارس ، حل الازمات : الفساد الاداري نموذجاً ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث على الانترنيت http//www.mcsr.net

٤٦. فاخر جاسم ،الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٤٢٧٠، ٢٠١٣ http//www.alhewar.org

المصادر الاجنبية

47.Amatziq beram,the ruling political elite in bafh Iraq 1968-1986 the changing features of acollective profile,p.457

48.Toby Dodge ,state and society in lrag tenyears after regime change:the rise of anewauthorta rianism ,journal international affairs, NO2,vol.2013,p.200